

تعامل الأسرة مع القضايا الجنسية للمراهق الذاتي (من الاعتراف بالتعايش إلى الإنكار بالاستبعاد) دراسة سوسيولوجية

هشام بوقشوش *

تقديم:

تعرف كل القضايا ذات الصلة بالاضطراب والإعاقة عموماً والإعاقات الخفية أو اللامرئية ذات الصلة بالإعاقة الذهنية اغتراباً ووصماً اجتماعيين أكثر من غيرها، وكان للأسرة نصيب كمي وكيفي مهم من الاعتراف من الوصم الاجتماعي تنوعت صورته؛ خاصة في ظل ارتفاع مستوى التفاعل والاهتمام بقضايا الإعاقة بالنسبة إلى المجتمع المغربي، ومع عدم وجود رصيد مجتمعي في جوانب الكشف والتشخيص والتدخل ممتزج بالعلاقة المتوترة بين الاضطراب والأسرة. إنها علاقة تعاملية تجمع المجتمع أفراداً وأسرة بالاضطراب والإعاقة في تأويلهما وتفسيرهما نكراً وقبولاً وتعايشاً وتدبيراً، وهو أمر حدد ويحدد سياقات التعايش عبر التعامل باختلافات في الدرجات والسرعات والتوافق الاجتماعي، حسب طبيعة المجتمع والمحيط وطرق تدبيره للإعاقة والاختلاف ولربما أحياناً المرض. مما عرّض الأسرة لمستوى أكبر من الاستبعاد والوصم الاجتماعيين من طرف المجتمع ومؤسساته، وإن كان بتفاوتات غالباً ما تكون مؤثرة. يأتي هذا كله في مقابل ما تحظى به الإعاقات الجسدية الحركية كإعاقات مرئية من اهتمام ولو جزئي أسرياً مجتمعياً، استطاعت إلى حد ما تخطي مجموعة من العقبات وتحقيق مكاسب اجتماعية، على اعتبار أن المجتمع كان قد أسس معها نوعاً من التقبل والقبول والتعايش والتضامن الاجتماعي. وهنا لا بدّ من الإشارة إلى كون الاضطرابات المرتبطة بالإعاقة الذهنية ليست على

* كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة ابن طفيل بالقنيطرة، المملكة المغربية.

قدم واحد من تحقيق تفاعل تعايشي، يأخذ بعين الاعتبار ما هو مجتمعي بكل مؤسساته أو فردي بكل تفاعلاته. لكن على اعتبار أن الأسرة قد تمكّنت من تدبير التعامل من إنكار اجتماعي إلى قبول وتعايش اجتماعيين، يطرح التساؤل عن مدى استمرار هذا التعايش مع قضايا قد تشكل طابوهات حتى داخل الأسر غير المعنية بالإعاقة، فما بالك بالأسر التي تحمل إعاقة غير مرئية من صنف التوحد، فإذا كانت الأسر التوحدية قد استطاعت التعامل مع التوحد فهل استطاعت التعامل مع القضايا الجنسية للمراهق التوحيدي؟

إن الشخص التوحيدي وأسرته عُرضة للوصم الاجتماعي شأنه شأن العديد من حاملي الاضطرابات أو الإعاقات أو الأمراض. وهنا يمكن التساؤل إلى أي حد حققا تعايشاً معها، وهل هو تعايش مكتمل أم منقوص، وما الصيغ التفاعلية التي تكتنفه خاصة عندما يتعلق الأمر بالقضايا الجنسية للمراهق التوحيدي، تساؤل يجد مبرراته في صور الخوف الاجتماعي حتى من مجرد تصنيف الأسرة ضمن الأسر المعنية بالتوحد المدرج ضمن صنف الإعاقة الذهنية. كل هذا يمكن تنزيله ضمن دائرة مفهوم التوحد كمفهوم اجتماعي وليس مرضي، يتلون بين الإعاقة والاضطراب والاختلاف وضمن دائرة التمثلات والرهانات والقيم الاجتماعية المرتبطة به. والتي تفرض عادة التقبل الاجتماعي للتوحد الممتزج بالتعاطف؛ خاصة في ظل ما راكمته وأحرزته الإعاقة الحركية من مكتسبات وإن على قِلَّتْها. كونها كانت معها بدايات التعايش والتقبل الاجتماعيين، وأفضت إلى تقبل وتعايش بصيغة التعاطف مع أسر الأشخاص في وضعية إعاقة عموماً. وفي ظل كون الأسرة خرجت من معاناة التعامل مع التوحد عموماً لتدخل في دائرة تعاملات موضوعاتية ومرحلية لاحقة، وذات حساسية اجتماعية من مثل القضايا الجنسية في مرحلة المراهقة للتوحيدي. فهو خروج من تعامل إلى تعامل وبسياقات اجتماعية مرحلية متجددة ومتغيرة. ليظل تمثل الأسرة لمسئولية الإصابة بالتوحد متلبساً بالتيه من الوقع والصدمة اللذين تُحدثهما إصابة أحد أفرادها بالتوحد، وما يخلقه من لا توازن بكيان الأسرة وتفاعلاتها وعلاقاتها مع ذاتها ومع محيطها الداخلي والخارجي؛ الخاص منه والعام. بافتراض أن التعامل الأول مع التوحد كان قد استكمل إلى حد بعيد شروط التعامل المُفضي إلى تعايش اجتماعي بمصالحة اجتماعية، تُبرز الهوية والكيونة الاجتماعيتين المترنتين للأسرة التوحدية في كل الاتجاهات. وهنا يحدث أن يختلط لدى الأسرة صورة ذاتها ومسارات التعامل مع التوحد في بنية التفاوض الأول بين تقصير طبي أو في مستوى التفاعل الأسري، أو ربط ذلك باللجنة الإلهية إزاء مجموعة من

الأدواء والأمراض أو الاختبار والبلاء الإلهي، أو تحميل المجتمع خاصة منه القطاعي التدبيري مسؤولية الإعاقة تواجداً أو تدبيراً. وهو ما قد يفسر الاتجاهات الوصمية والتمييزية تجاه الأسر، لتأتي مرحلة التعامل اللاحق في صورة قضايا المراهقة والتوحد بأبعادها الجنسية، وتستعيد معها الأسرة صعوبات كانت مؤجلة فأصبحت فعلية؛ خاصة في بعدها الجنسي وما تنبني عليه من قضايا استشرافية. لتبتدئ الرحلة مع تعامل جديد. والتساؤل الآخر حول الصور والتفاعلات الأسرية لهذا التعامل اللاحق، والذي تُرزأ الأسر التوحيدية تحت وطأته ومرجعيتها وأسلوبها في ذلك. لنطرح مع هذه التساؤلات احتمالات إما طمس وإضمار المرحلة معرفياً وإجرائياً وكأن المراهق التوحيدي غير معني بها، أو بالاستباق إلى تفاديها وتخطيها بالتجاهل وإخفاء كل المظاهر التي لها بها صلة، أو بالسكوت وكتمان وتجاهل كل قضايا المراهق التوحيدي ببناء تدابير قائمة على المعرفة الذاتية، والنفوذ إلى تدبيرها بصيغة لا مرئية كون التوحد في الأساس عالماً لا مرئياً. والموضوع يحمل شيئاً من الجدة خاصة في مجال سوسيولوجيا الإعاقة يمكن أن يُراكم إنتاجاً معرفياً وسبقاً بحثياً، يقارب موضوع الإعاقة سوسيولوجياً لواحدة من الاضطرابات التي انتشرت انتشاراً كبيراً وطنياً وإقليمياً ودولياً، وأصبحت مجالاً للبحث من الناحية الطبية والجنسية والغذائية والنفسية. كما أضحت مورداً مالياً يذهب بالبعض إلى حد القول بشيوع الاستثمار فيه؛ كونه اضطراباً ذا كلفة مادية جد باهظة أعيت الأسر وأثرت على مساراتها الخاصة والعامة. ولعل البحث في التعامل مع التوحد كان في العديد من الطروحات السابقة قد همّ الجوانب والمراحل التي تقطعها بدءاً من الإنكار، مروراً بالتقبل المريب وصولاً إلى التقبل المتقدم والفعلية ونهاية بالتعايش، لكن هذا التعامل غالباً ما يفضي إلى تعامل من نوع آخر مشبع بالثقل الاجتماعي؛ كونه هو بذات الثقل حتى لدى الأسر غير المعنية بالتوحد في التعاطي مع القضايا الجنسية للمراهقة.

موضوع البحث

يتناول البحث بالدراسة موضوع التعامل الأسري مع القضايا الجنسية للمراهق التوحيدي سوسيولوجياً؛ ابتغاء تلمس نوع هذا التعامل وصيغته بين أزمته اضطراب التوحد ومرحلة المراهقة، وإلى أي مدى حققت الأسرة تعايشاً بالاعتراف أو إنكاراً بالاستبعاد والاستشراف الأسري في ظل الاضطراب.

حدود البحث:

الحدود المكانيّة: أُجريت الدراسة بكل من مدن الرباط وسلا وتمازة وضواحيها (شمال المملكة المغربية).

الحدود الزمانيّة: الفترة الممتدة من شهر نونبر/ يناير 2020 إلى غاية شهر مارس/ آذار 2021.

الحدود البشريّة: أُجريت هذه الدراسة الميدانية على عينة قصديّة (غرضية)، شملت 30 أسرة توحديّة نشيطة بمراكز متخصصة خاصة وعامة ومراكز لمنظمات المجتمع المدني، أو أسراً غير نشيطة بمراكز متخصصة، ترعى مراهقين توحديين من الجنسين.

إشكالية البحث وأسئلته

البحث في كيفية التعامل مع القضايا الجنسية للمراهق التوحدي كظاهرة اجتماعية، تخضع من حيث بنائها التمثلي والاتجاهي للذين يتأسس عليهما تعاطي وتدبير الأسرة، ومدى حضور التعايش بالاعتراف بكونه هذا المُعطى الجنسي في مرحلة المراهقة من انعدامه، أم أنه معطى منكر في ذاته ومستبعد في التطلعات والاستشرافات الأسرية المبنية عليه. لنصوغ الإشكالية العامة: كيف تتعامل الأسرة مع القضايا الجنسية للمراهق التوحدي بين التعايش بالاعتراف والإنكار بالاستبعاد؟ ننبثق عنها تساؤلات فرعية:

- ما طبيعة وطرق تعامل الأسرة مع القضايا الجنسية للمراهق التوحدي وقضاياها ومتغيراته وتأثير التمثلات والاتجاهات في ذلك؟
- هل تتعامل الأسرة مع القضايا الجنسية للمراهق التوحدي والعلاقة بنفس سيرورة التعامل الأول وصيغته وعلاقته بالإدراك الاجتماعي والثقافي للمرحلة ودرجة توحيد المراهق؟
- ما الصيغ والمشكلات والرهانات التي تتشكل أمام الكينونة والدور والاستشراف في تعامل الأسرة مع القضايا الجنسية للمراهق التوحدي؟

منهجية البحث وتقنياته

تم اعتماد المنهج الوصفي التحليلي بالاستناد على تقنيّتي الملاحظة والمقابلة الموجهة مع ثلاثين (30) أسرة ترعى مراهقين توحديين، اختلفت سياقات إجراءاتها ما بين فضاءات المراكز

أو البيوت أو الفضاءات العامة، وبوعاء زمني يختلف حسب الحالات. وقد أُجريت الثلاثون مقابلة بتوزيع لـ 26 منها فردية و4 مشتركة بين الزوجين، ما بين حضورية وأخرى باستعمال الوسائط التقنية التواصلية جرّاء جائحة كورونا، مع سماح 7 أسر بتسجيل المقابلة. وتم تحليل التعامل وطبيعته لدى الأسرة التوحدية بالاستناد السوسيولوجي النظري تأصيلًا، والميداني تحليلًا إلى كلّ من نظريات الصراع، والتبادل الاجتماعي، والتفاعلية الرمزية، والبنائية الوظيفية واستناد كل منها إما توافقًا أو انتقادًا.

فرضيات البحث:

- الفرضية العامة للبحث تذهب إلى القول بأن الأسرة تتعامل مع القضايا الجنسية للمراهق التوحدي بدءًا بالإنكار والتخوف بالتغيب أو التجاهل، مرورًا بالإقرار والتفاعل واللامبالاة والتدبير وصولًا إلى التعايش بتدبير خاص مشبع بهواجس ذاتية واجتماعية من دون استشراف.
- أما عن الفرضيات الثلاث المنبثقة عن الفرضية العامة، فيمكن تحديدها في:
- الأسرة تتعامل مع القضايا الجنسية للمراهق التوحدي بدءًا بالإنكار بالتخوف والتغيب والتجاهل، مرورًا بالإقرار باللامبالاة والتفاعل والتدبير الخاص والآن.
 - الأسرة تتعامل مع القضايا الجنسية للمراهق التوحدي بالتعايش بتدبير خاص مشبع بهواجس ذاتية واجتماعية تحكمه الاتجاهات والتمثلات والأدوار.
 - الأسرة تتعامل مع القضايا الجنسية للمراهق التوحدي بتدبير المرحلة بالإنكار المعلن لأي استشراف مستقبل قائم على المتغير الجنسي.

مجتمع الدراسة:

يشمل مجتمع الدراسة كل الأسر التي ترعى مراهقين مصابين باضطراب التوحد، كعينة قَصْدِيَّةً لتحقيقها الغرض من هذه الدراسة الميدانية. كما تم خلالها احتوائهم بالكلية وتتكون من 30 أسرة داخل مساحة جغرافية لكل من الرباط وسلا وتمارة وضواحيها، ولقد تم اعتمادهم في هذه الدراسة باعتبارهم مصدرًا مهمًا من مصادر جمع البيانات والمعلومات لاختبار الفروض المطروحة. وإن نعتب هذه العينة من المبحوثين أساسية في جمع البيانات والمعطيات لأسباب عدة، منها كون هاته الأسر تتعامل مع القضايا الجنسية للمراهقين من الجنسين؛ ونظرًا لكون التعايش بالاعتراف أو الإنكار لهاته الأسر هو دراسة ذات أثر على واقع ومستقبل الأسرة والمراهق (ة)

التوحيدي (ة) في مسارههما مع اضطراب التوحد. وبحكم المصدر الأساس في إدراك هذا التعامل وأشكاله وصيغته خاصةً مع المسألة الجنسية. ولهم إلمام بالتفاعلات اليومية والمرحلية، ويستطيعون تلمس العديد من القضايا التي نحن بصدد دراستها، ولهم خبرة من المعطيات والتجربة الميدانية والمعيشة المستمرة لاضطراب التوحد للإعاقة.

عينة البحث

تم تحديد عينة البحث اعتماداً على الإدراج العام والشامل للأسر التي ترعى مراهقين توحيدين من الجنسين سواء النشيطين داخل مراكز متخصصة، أو الذين لا ينشطون والمتواجدين بكل من مدن الرباط وسلا وتمارة، في حين ارتكزت عينة السحب الأول بالنسبة إلى الأسر على تمثيلية للأسر التي لها مراهقون توحيديون بكُلٍّ من مدن الرباط وسلا وتمارة وضواحيها، لننتقل إلى سَحْبٍ عشوائيٍّ ثانٍ لنختار عينة من 30 أسرة ترعى مراهقين توحيدين من الجنسين، على اعتبار أن مجتمع البحث العام يتكون في مجموعه العام من ٨٠ أسرة توحدية. على إن تحديد حجم عينة الأسر التوحدية أخذ بعين الاعتبار المجالات المستهدفة من الدراسة؛ وذلك من أجل الحصول على تقديرات موثوقة للمؤشرات الضرورية.

خصائص الهوية الاجتماعية لعينة الدراسة:

تكونت عينة الدراسة من الأسر التي ترعى مراهقين من الجنسين مُمثلةً في الأم أو الأب أو الكفيل أو الوصي المرافق، مثَّلت الأمهات أو الكفيلات منها نسبة 60 بالمائة يقابلها 40 بالمائة من الآباء أو الكافلين. على أن السن المتراوحة ما بين 30 و 50 سنة للأسر كانت بنسبة 63 بالمائة، في حين أن نسبة الأسر التي يزيد عمر أحد الوالدين بها على 30 سنة فشكَّل 37 بالمائة، وكلهم يقطنون بالمجال الحضري لمدن كل من الرباط وسلا وتمارة وضواحيها. على أن ما يميِّز المستوى الدراسي للعينة هو تشتُّت التوزيع الإحصائي بين الحد الأقصى والحد الأدنى ليشمل جُلَّ المستويات التعليمية، بمن فيها غير المتدرسين. كما يظهر من خلال بسط الوضعية الاجتماعية للأسر المُستجوبة أن حالة الزواج ودوام علاقة الترابط بين الزوجين هي السائدة بنسبة 80 بالمائة يقابلها نسبة طلاق منخفضة بنسبة 10 بالمائة، وحالتي التخلي والترمل بنسبة 10 بالمائة. كما نجد أن 30 بالمائة من الزوجات الراعيات لأبنائهن التوحيدين هنَّ ربَّات بيوت، ونسبة 33 بالمائة ممن

يمارسون نشاطاً قطاعياً حكومياً، ونسبة 6 بالمائة ممن يمارسون بالقطاع الخاص. كما أن 6 بالمائة من النساء كانت لهم القدرة على الحفاظ على وظائفهن ورعاية أبنائهن إذ مثلت هذه الفئة ما يعادل 70 بالمائة، في حين أن الأسر من تعداد خمسة أفراد شكلت 10 بالمائة، بينما كانت الأسرة التي يبلغ تعداد أفرادها ما فوق الخمسة أفراد تشكل 13 بالمائة.

المعالجة الإحصائية

تم اعتماد تحليل المضمون للمعطيات التصريحية للأسر، ثم تحويلها إلى تكرارات إحصائية ونسب مئوية، موزعين معطياتها حسب المتغيرات الكمية والنوعية، باعتماد توزيع إحصائي يستند إلى التكرارات في التوزيعات للبيانات المتوصل إليها من خلال استطلاع الرأي بالمقابلة الموجهة. وذلك باستعمال آلية حساب التوزيع الإحصائي. وبكوننا كذلك أمام معطيات ذات مضامين نوعية، تحتاج بالأساس إلى اعتماد تقنية من قبيل تحليل المضمون، من حيث الوصف الموضوعي العلمي المنظم لمحتواها؛ لذا عملنا على هذا الأمر في تعاطينا مع الأسئلة الأساسية للمقابلة.

أدوات جمع المعطيات والمعلومات

تم الاستناد في جمع المعطيات على المقابلة الموجهة؛ لتشكل المصدر الأساس لمعرفة آرائهم واتجاهاتهم وميولهم حول العديد من القضايا المتمحورة حول التعامل الأسري مع بعض من القضايا الجنسية للمراهقين التوحدين بالتعايش بالاعتراف أو الإنكار، والتي هي الهدف العام من هذه الدراسة. وهذا بعد الصياغة الأولية لمحتويات ومضامين المقابلة الموجهة، لتأخذ شكلها وصياغتها النهائية. وقد تم إجراء المقابلات مع 30 أسرة بعد إعداد الأسئلة الأساسية المكونة لنص المقابلة، والمُصممة على شكل محاور بناء على عناصر الفرضيات المرتبطة بالعينة، محاولين الحفاظ على الثوابت التي تستلزمها مقابلات نصف موجهة لـ (30) أسرة في الزمان والمكان والحال، في بحر زمني ثلاثة أشهر امتدت من شهر نونبر/ يناير 2020 إلى غاية شهر مارس/ آذار 2020. وهكذا تم تصميم الأسئلة الأساسية المكونة لنص المقابلة في شكل أربعة محاور، صيغت في خمسة وثلاثين سؤالاً بالإضافة إلى تاريخ ومكان المقابلة. كما تم اعتماد آلية الملاحظة العلمية بالمعايشة، وحال المقابلة.

هذا، وقد تشكلت المقابلة من أربعة محاور جاءت تساؤلاتها وفق المنهج الآتي:

المحور الأول: تساؤلات عن هوية المبحوثين وتتضمن بيانات خاصة بالمبحوثين، وخصائصهم الاجتماعية.

المحور الثاني: تساؤلات عن التعامل الأسري مع القضايا الجنسية للمراهق التوحيدي الأولوية والمتغيرات وتأثير التمثلات والاتجاهات والمساهمات.

المحور الثالث: تساؤلات عن التعامل الأسري مع القضايا الجنسية للمراهق التوحيدي والعلاقة بالتعامل الأول وصيغته، وعلاقته بالإدراك المعرفي للمرحلة ودرجة توحده المراهق.

المحور الرابع: تساؤلات عن رحلة التعامل الأسري مع القضايا الجنسية: الكينونة والدافع والدور والاستشراف.

وقد جاءت أسئلة هذه المحاور في شكل أسئلة مغلقة وأخرى مفتوحة، احتوت في المجمل على ستة وثلاثين سؤالاً (35) سؤالاً، توزعت بين (18) سؤالاً فيما يخص الهوية والخصائص الاجتماعية للمبحوثين، و(17) سؤالاً يهم مسألة التعامل الأسري، مختتمين إياها بسؤال مفتوح لبسط بعض الأفكار أو الملاحظات التي لم نوردتها، والإدلاء بالمقترحات.

ولتعضيد كل سبل تعميق البحث والدراسة وجعلها أكثر دقةً وتكاملاً، تم اعتماد آلية المقابلة الموجهة نظراً لكونها تتيح الفرصة وتفسح للمبحوثين مساحة جيدة للتعبير خلال إجاباتهم بكل حرية واستقلالية ووفق التصور الشخصي والاتجاهات الذاتية، واختيارنا إياها جاء في سياق كونها الأكثر تناسباً وفعاليةً مع عينة بحثنا من الناحية العلمية المعرفية؛ وكذا طبيعة الإشباع الذي تتيحه المقابلة عند مجالسة أفراد العينة من الأسر، وهم يدلون بإجاباتهم وآرائهم ويعبرون عن اتجاهاتهم مع ما تتيحه من فرص تمكنهم من أن يبيثوا لواعج معاناتهم، ومواقفهم بصدد عديد القضايا.

وتنوعت هذه المحاور بين أسئلة مغلقة وأخرى مفتوحة، وتم تفريغ المعطيات في جداول إحصائية مع الاعتماد على التكرارات والنسب المئوية؛ ولأجل تجميع المعطيات والبيانات وتنظيمها رقمياً وإعطائها التحليل والتفسير العلمي الذي أفرزته، اعتمدنا التكرارات في التوزيع الإحصائي للبيانات المتوصل إليها من خلال الاستمارة، مستثمرين إياها كتقنية للدلالة الإحصائية تفسيريًا وارتباطيًا، وتقنية تحليل المضمون إزاء المقابلة الموجهة.

التعامل الأسري من خلال بعض النظريات الاجتماعية

إن التفاعلية الرمزية كأقدم تقاليد التحليل السوسيولوجي يعود إلى هربرت بلومر، في كتابه

التفاعلية الرمزية. يُعرّف التفاعل الرمزي بأنه خاصية مميزة وفريدة للتفاعل الذي يقع بين الناس، وما يجعل هذا التفاعل فريداً هو أن الناس يفسرون ويؤوّلون أفعال بعضهم بدلاً من الاستجابة المجردة لها، إن استجاباتهم لا تُصنع مباشرة، وبدلاً من ذلك تستند إلى المعنى الذي يلصقونه بأفعالهم. ويوضح بلومر أن المرتكزات المعرفية الأساسية للتفاعلية الرمزية تتمثل في أن البشر يتصرفون حيال الأشياء على أساس ما تعنيه لهم؛ أي من خلال المعاني المتصلة به، وهذه المعاني هي نتاج للتفاعل الاجتماعي في المجتمع الإنساني، وهي تحور وتعدل ويتم تداولها عبر عملية تأويل يستخدمها كل فرد في تعامله مع الإشارات التي يواجهها. ومن ثمة ترى أن المجتمع يحدد طبيعة تفاعلات الأفراد في المواقف المختلفة؛ لأنه يحدد الأساليب التي يعبرون بها عن حاجاتهم الاجتماعية والفردية. ولكن التفاعلات تتأثر أيضاً بتفاعلات سابقة. وتتجه إلى دراسة التفاعل والعلاقات الشخصية بين أعضاء الأسرة، ويهتم بالأدوار والمراكز وعمليات الاتصال والصراع وطرق حل المشاكل واتخاذ القرارات." (القرنين، 2020).

وتعتقد هذه النظرية أن الحياة الاجتماعية التي نعيشها ما هي إلا حصيلة التفاعلات التي تقوم بين البشر والمؤسسات والنظم وبقية الكائنات الحية. "وهذه التفاعلات تكون ناجمة عن الرموز التي كونها الأفراد نحو الآخرين بعد التفاعل معهم، وهذا الرمز قد يكون إيجابياً محبباً، أو سلبياً مكروهاً، وطبيعة الرمز الذي نكوّنه عن الأشخاص أو الفئات هو الذي يحدد علاقتنا بهم." (حسن، 2015). وهنا تتشكل المعاني في هذا الإطار النظري أثناء التفاعل الاجتماعي؛ ومن ثم تؤثر تلك المعاني على عملية التفاعل الاجتماعي نفسها. يرى الكثيرون من مُنظري التفاعلية الرمزية أن الذات هي معنى محض تبنيه العلاقات الاجتماعية، وتؤثر هذه الذات بدورها على العلاقات الاجتماعية.. (السكاف، 2020).

واهتم زيمل بعملية التفاعل والعمليات الاجتماعية، وعلاقة الفرد بالجماعة؛ "إذ يكتسب الفرد ثقافة الجماعة، فتصبح الأسس الجماعية جزءاً من تكوينه الشخصي، لكن اندماجه هذا لا يكون كلياً، إذ يبقى جانب فردي خارج عن الجماعة. الأمر الذي يؤدي إلى حرية فردية مبدعة، وبهذا تصبح العلاقة بين الفرد وما هو اجتماعي ثقافي علاقة تبادلية." (عثمان، 2008). وتنطلق التفاعلية الرمزية كذلك من عدة مرتكزات لتحليل عملية التفاعل الاجتماعي ممثلة في القواعد الاجتماعية، "فهي تعتبر أحد مُنظّمات السلوك الإنساني، وهي إحدى الظواهر الاجتماعية التي تحدد سلوك الفرد وتوجهه في ارتباطه مع الآخرين، ومع الجماعات الاجتماعية الأخرى." (الحراني، 2008).

فالمضمون الأساس لمنظور التفاعلية الرمزية لا يتضمن قضايا قابلة للتحقق الإمبريقي بالطرق المنهجية المألوفة، وإنما ينطوي هذا المضمون على مجموعة من الأفكار المفترضة التي يجب أن تتلاءم معها أحداث الحياة اليومية ووقائعها، "فليس هدف التفاعليين الرمزيين اختبار عدد من الفروض إمبريقياً، وإنما هم يزعمون أن لديهم مجموعة من المفاهيم والتصورات والأفكار التي تصلح إطاراً لوصف الواقع وتفسيره، ويحتاج كل من يمارس هذه الحرفة إلى أن تكون لديه المهارات اللازمة لممارستها" (غيث، 1997).

النظرية البنائية الوظيفية:

إن النظرية البنائية الوظيفية لا تهتم بالبحث عن أصل الأسرة وتطورها، بل تنظر إليها بوصفها نسقاً اجتماعياً ذا أجزاء مكونة، يربط بينها التفاعل، والاعتماد المتبادل، فضلاً عن دراسة العلاقة بين الأجزاء والكل. وتهتم هذه النظرية أيضاً بدراسة أثر وظائف الأسرة في ديمومة الكيان الاجتماعي، وتهدف إلى توضيح الترابط الوظيفي بين النسق الأسري، وبقية أنساق المجتمع الأخرى، وتركز أيضاً على دراسة الترابط المنطقي بين الأدوار الاجتماعية الأساسية، التي تتكون منها الأسرة... ولهذا فهي تهدف باختصار إلى دراسة السلوك الأسري، في محيط إسهاماته في بقاء النسق الأسري.

والمنظور الوظيفي هو أحد وجهات النظر النظرية الرئيسة في علم الاجتماع. تعود أصولها إلى أعمال إميل دوركايم، الذي كان مهتماً بشكل خاص بكيفية إمكانية النظام الاجتماعي أو كيف يظل المجتمع مستقراً نسبياً، "فهي نظرية تركز على المستوى الكلي للبنية الاجتماعية، بدلاً من المستوى الجزئي للحياة اليومية" (Crossman, Understanding Conflict Theory, 2019)، "كما يتكون المجتمع أيضاً من التمثلات الجمعية أو الجماعية التي يضعها الأفراد نتيجة حياتهم الاجتماعية المشتركة، ومن أمثلة هذه التمثلات، الهيئات الاجتماعية الرسمية وغير الرسمية والرغبات الجماعية." (الحوات، 1998).

وينظر أصحاب الاتجاه البنائي الوظيفي وعلى رأسهم تالكوت بارسونز إلى المجتمع باعتباره نسقاً اجتماعياً مترابطاً ترابطاً داخلياً ينجز كل جزء من أجزائه أو مكون من مكوناته وظيفة محددة، بحيث إن "كل خلل في وظيفة إحدى مكوناته ينجر عنه تغير في باقي أجزاء النسق." (نبيل، 2010)، كما تستند تحليلات معظم رواد هذه النظرية على الفروض التي استخدمها ماك

انتايد، من خلال التأكيد على إشباع المتطلبات الوظيفية (الحاجات) وهو أمر ضروري للبقاء أو استمرار الحياة الاجتماعية، مع وجود أنساق فرعية لمواجهة هاته المطالب، إذ تقوم الأسرة بوظائف أساسية (أو إحداها)، بالإشارة إلى أن الأسرة النووية تؤدي وظائف ملائمة للأبنية والأنساق المحيطة ووظائفها، كما أن لها خصائص تميزها عن الجماعات الأخرى. وكون الأسرة هي في خدمة ذاتها والفرد والمجتمع والكيان الأسري أيضاً.

أما فيما يتعلق بالوظيفة والخلل الوظيفي، فقد ظهر نتيجةً لذلك انتقاد فكرة أن جمع الوحدات تستجيب لمطالب النسق من خلال أداء الوظائف المتوقعة منها. ولذلك اقتصر مفهوم "وظيفي" على الوحدات القادرة على التوافق مع النسق ومطالبه، والخلل الوظيفي نسبي وليس ثابتاً ولا يمكن اكتشافه إلا من خلال فحص مدى إسهامه في بقاء النسق وتوازنه. وتم اعتبار العلاقة بين المتطلبات الوظيفية ونسق الأسرة مجموعة من المهام الموجودة عالمياً في جميع الأنساق (المجتمعات) تؤديها الأسرة لبقاء المجتمع، وتتمثل في: (التكيف، وتحقيق الهدف، والتكامل، والمحافظة على بقاء النمط وامتصاص التوتر، وأن تسهم في تكامل وحدات المجتمع من خلال علاقتها بالمجتمع المحلي وتركيزها على عملياتها الداخلية (وظائفها)، وأن تهتم بقيم وأيديولوجية المجتمع وتغرسها في الأفراد. وتسهر على التزام أفراد المجتمع بأحكامه وعدم تمردهم عليها. ولقد حاولت البنائية الوظيفية تقديم تفسيرات شاملة وواسعة النطاق تنطبق على مختلف المجتمعات، رغم تباين بُناها الاجتماعية "ورغم ما تنطوي عليه هذه العبارة من اختلالات نظرية ومنهجية، إلا أن البنائية الوظيفية تكرر مقولة أن الواقع الاجتماعي يرتبط بظروف الحياة التي يعيشها الفرد بكل تعقيداتها وأبعادها." (نبيل، 2010). ولقد قدم تالكوت بارسونز parsons Talcott تفسيراً لتكامل الأفراد والجماعات في التنظيم، مشيراً إلى أن "هذا التكامل يتحقق من خلال النسق القيمي السائد في المجتمع ومن خلال أهداف التنظيم ذاتها، وتحقيق هذا التكامل تتحدد الأدوار التنظيمية لتصبح ملائمة لتوقعات أعضاء التنظيم." (اللطيف، 2021).

نظرية الصراع الاجتماعي

يتفق منظرو الصراع على أن الأسرة تخدم الوظائف المهمة المدرجة للتو، لكنهم يشيرون أيضاً إلى المشكلات داخل الأسرة التي يقلل المنظور الوظيفي منها أو يتجاهلها تماماً. فالأسرة كمؤسسة اجتماعية تساهم في عدم المساواة الاجتماعية؛ نظراً لأن العائلات تنقل ثروتها إلى

أطفالها. "ولأن العائلات تختلف اختلافاً كبيراً في مقدار الثروة التي تمتلكها، فإن الأسرة تساعد في تعزيز عدم المساواة القائمة." (Bandy، 2010).

وتم استخدام نظرية الصراع لشرح مجموعة واسعة من الظواهر الاجتماعية، بما في ذلك الحروب والثورات والفقر والتمييز والعنف المنزلي. "إنه ينسب معظم التطورات الأساسية في تاريخ البشرية." (barnier, 2020). فالنظرية الديالكتيكية لهيجل تعتبر التاريخ سجلاً لصراع العقل في عالمنا الواقعي؛ من أجل وصول الروح إلى الوعي والحرية والوحدة المطلقة في نهاية صراعهم، فالجدل أو المنافسة هو الطريق الذي يؤدي إلى ميلاد الحكمة "وقد أطلق هيجل على عملية تصارع أنساق الأفكار اسم العملية الديالكتيكية، التي تعني ببساطة تنافس قوتين متعارضتين" (علي، 2012).

يمكن أن يظهر الصراع أيضاً عندما لا يكون لدى المجموعات بالضرورة أهداف غير متوافقة، لكنهم يشعرون بالعداء تجاه بعضهم البعض. "ينشأ العداء من اتخاذ القرار غير العقلاني، وهو اندفاع وغالباً ما يتعارض مع الإجراءات التي قد يقترحها التحليل العقلاني (مثل نظرية الاحتمال أو المنفعة)." (nickerson, 2021). وتُعد الأسرة في ضوء هذه النظرية بمثابة تنظيم اجتماعي يحقق الفائدة لبعض الناس أكثر من غيرهم، حيث نظر كلٌّ من ماركس وإنجلز إلى الأسرة "باعتبارها مجتمعاً طبقياً مُصغراً تقوم فيه طبقة الرجال بقمع طبقة أخرى هي النساء فالزواج هو أول أشكال الصدام الطبقي، حيث يتم فيه تأسيس سعادة إحدى الجماعات على قمع الطبقة الأخرى." (عوض، 2006).

نظرية التبادل الاجتماعي

تعدُّ نظرية التبادل الاجتماعي من أهم النظريات الحديثة التي نشأت كنظرية بديلة لعلم الاجتماع الغربي، حيث أن جذور هذه النظرية متجذرة في آراء الذين اهتموا بعملية التبادل والعلم كنظرية المقايضة. كما تعدُّ أهم نظرية اجتماعية نفسية تساعد على تغيير الاستقرار الاجتماعي، بالإضافة إلى أنها تهدف إلى تبادل المصالح بين الأطراف المختلفة. وهذه النظرية تطرح فكرة تكوين العلاقات الإنسانية، وتنشأ نتيجة الحسابات الذاتية للمنافع والتكاليف. "ومن وجهة نظرية التبادل الاجتماعي، فمبدأ المعاملة بالمثل له ميزة شرح في مكان العمل بطريقة شحيحة وهو غير معياري نسبياً على المستوى الإداري." (Raineri, 2015).

وتتناول نظرية التبادل الاجتماعي ثلاثة أسئلة. أولاً، السؤال عن كيفية اتخاذ الناس لقرارات حول مدى استعدادهم لتقديمه مقابل مكافأة معينة. ثانياً، ما العوامل التي تؤثر على الأشخاص لمتابعة العلاقات أو إنهاؤها. وأخيراً، لماذا وما إذا كان الناس يشعرون بالاستياء عندما يشعرون أنهم بذلوا جهداً أكبر في الحفاظ على العلاقة أكثر من شريكهم (ريدموند ، 2015). فهناك طرق عديدة لشرح كل ما يتعلق بالعلاقات الاجتماعية. فعل جورج سي هومان ذلك من خلال نظريته في التبادل الاجتماعي. وتتناول الطريقة التي يحدث بها التفاعل الاجتماعي وتشير إلى العوامل التي تدفعنا للقيام بذلك. "وبالتالي؛ تطرح نظرية التبادل الاجتماعي فكرة أن جميع العلاقات تتشكل أو تحافظ عليها أو تنكسر بسبب تحليل التكلفة والعائد..". (social, 2018).

الأسرة بين النظرية والتطور والتغير الاجتماعي والخصوصية

يذهب جورج سيميل إلى أن "الأسرة هي ما نسميه بالتنشئة الاجتماعية. وهي ليست حقيقة اجتماعية، ولا نشاطاً اجتماعياً، بقدر ما هي مفهومة بشكل عام ويحدث هذا في إطار المجتمع وبرعايته. ولكن في الواقع تنشئة اجتماعية من الممكن تمييز محتوياتها وأشكالها". (SIMMEL, 1999).

"تدرس وجهات نظر التفاعل الاجتماعي حول الأسرة كيفية تفاعل أفراد الأسرة والأزواج الحميمين على أساس يومي والتوصل إلى تفاهات مشتركة لمواقفهم. تمنحنا الدراسات التي تركز على التفاعل الاجتماعي فهماً عميقاً لكيفية ولماذا تعمل العائلات بالطريقة التي تعمل بها." (D.Tannen, 2001). ووفقاً للمنظور التفاعلي الرمزي، غالباً ما تنبع مشاكل الأسرة من الفهم والتصورات والتوقعات المختلفة للزوجين عن زواجهم وعائلاتهم. "عندما تصبح هذه الاختلافات شديدة للغاية ولا يمكن للزوجين التوفيق بين خلافاتهم، قد يحدث نزاع بين الزوجين وربما الطلاق" (G.Kaufman, 2006). كما تعد الأسرة المرجعية الرئيسة لعملية التنشئة الاجتماعية، فهي التي تنقل القيم وأساليب ومعتقدات المجتمع إلى الأبناء حتى يتمكنوا من التفاعل بكفاية مع بيئتهم، والوظيفة السيكولوجية المهمة التي تقوم بها الأسرة هي دورها في تنمية شخصية الطفل. فمن المؤكد أننا نتاج بيئة عائلتنا تقريباً ومقيدون بمحددات ثقافتنا (Dreyfus, 1976).

"فهي أهم بيئة وأنسب مؤسسة اجتماعية يتعلم من خلالها الفرد جميع أنواع وأنماط التفاعلات المختلفة، ويعد الوالدان أهم دعائم هذا التكوين في هذه المؤسسة وعليهما تقوم أهم

مسئولية فيه على الإطلاق؛ خاصة في السنوات الأولى كونهما يعتبران التجربة الاجتماعية الأولى للفرد، وذلك من خلال أساليبهم في التنشئة وتوجيهاتهم في التربية، وطريقتهم في التعامل". (بريغم، 2011).

اضطراب التوحد والمراهقة والقضايا الجنسية

يُدرج التوحد ضمن الإعاقات الذهنية، ويمكن النظر إليه على أنه اضطراب نمائي عام أو منتشر يؤثر سلباً على العديد من جوانب نمو الطفل. ويظهر على هيئة استجابات سلوكية قاصرة وسلبية في العادة تدفع الطفل إلى التفوق حول ذاته؛ وكذلك على أنه نمط من أنماط اضطراب طيف التوحد يتسم بقصور في السلوكيات الاجتماعية والتواصل واللعب الرمزي، فضلاً عن وجود سلوكيات واهتمامات نمطية وتكرارية ومقيدة، كما أنه يتلائم مع اضطراب قصور الانتباه". (محمد، 2014).

"كما تعد مرحلة المراهقة هي أصعب مراحل العمر من الناحية الاجتماعية. فيها، يكشف الشخص ذاته ويكوّن شخصيته الاجتماعية. في سن المراهقة جميع الأمور الحياتية لا سيما الاجتماعية والعلائقية منها، والتي غالباً ما تأخذ أبعاداً وتفسيرات وتأويلات ذات ارتباط وثيق بالبنية الثقافية والاجتماعية للأسرة والمجتمع خاصة فيما يتعلق بالتفاعل مع التغيرات الجسمية والوجدانية للمراهق والقواعد المتبعة في ذات سواء بالنسبة للمراهق مع ذاته ومحيطه أو المحيط مع المراهق وذاته.

"فخلال فترة المراهقة، يصل النمو الجسدي والنفسي والمعرفي إلى ذروته. يمكن تفسير التطور الجنسي للمراهق بشكل أفضل من خلال النموذج البيولوجي النفسي والاجتماعي. العوامل البيولوجية والعوامل النفسية؛ وكذلك العوامل الاجتماعية لها أهمية متساوية في تحديد تطور النشاط الجنسي لدى المراهقين. "العوامل البيولوجية هي العوامل الوراثية وعوامل الغدد الصماء العصبية التي تحدد الجنس البيولوجي وتؤثر أيضاً على الجنس النفسي. خلال فترة المراهقة، تلعب هرمونات الغدد التناسلية والكورتيزول والعديد من الهرمونات الأخرى دوراً في التسبب في بداية سن البلوغ." (kar & Ananya choudhury, 2015)

فغالباً ما يستهل المراهق تجربته الجنسية من خلال الاهتمام بجسمية البدن والهندام وممارسة العادة السرية أو تبادل القُبَل وإقامة صداقات، وقد تكون التجارب والممارسات الجنسية

مسليّة ومُثيرة أو مُربكة ومُخيفة لعدد الأسباب الأسرية أو الطبية أو الدينية أو القانونية وغيرها. ويمكن القول إن استيعاب هذه التجارب يقوم على المفاهيم المختلفة التي يعطيها المراهق والأسرة والمجتمع لحياته الجنسية وعلى فهمه لنموّه الجنسي.

"يمكن أن يؤثر وقت بلوغ النضج على نمو المراهق بشكل مختلف. الأولاد الناضجون في وقت مبكر الذين لديهم صورة جيدة للجسم يكونون أكثر ثقة وأماناً واستقلالية مقارنة بالأولاد المتأخرين في النضج. ومع ذلك، قد يكون لديهم زيادة في العدوانية بسبب زيادة الهرمونات. وهم أكثر عرضة للنشاط الجنسي والمشاركة في السلوك المحفوف بالمخاطر. من ناحية أخرى، فإن الفتيات الناضجات في سن مبكرة يتمتعن بالوعي الذاتي الشديد وعدم الأمان، وأكثر عرضة للإصابة باضطرابات الأكل. وهم أكثر عرضة لمواجهة التحولات الجنسية من الأولاد الأكبر سناً..". (Ananya choudhury، 2015 و kar).

"ثم إن السلوك الجنسي للمراهقين مفهوم معقد يتأثر بالعمليات التنموية عبر عدة مجالات. تشير وجهات النظر المعاصرة إلى تقسيم المراهقين إلى فئتين: عديمي الخبرة الجنسية / ذوي الخبرة الجنسية/ النشطين جنسياً. بدلاً من ذلك، فإن النشاط الجنسي للمراهقين هو عملية تنموية انتقالية تتميز بثلاث نقاط ارتكاز، من الامتناع عن ممارسة الجنس إلى الاستعداد للاستعداد للانخراط في السلوك الجنسي إلى التجربة الجنسية الأولى. تلعب العديد من العوامل دوراً في حركة المراهق نحو أول تجربة جنسية، بما في ذلك النضج الجنسي البيولوجي، وقيم الوالدين والأقران المرتبطة بالسلوكيات الجنسية، والفرص البيئية للانخراط في العلاقات الجنسية الحميمة. كما يسهم شعور المراهق بالذات، بما في ذلك الهوية الجنسية واحترام الذات والقدرة على التفكير المعرفي، في اتخاذ القرارات المتعلقة بالسلوك الجنسي." (Sessa, 2016).

التعامل والأسرة والمجتمع

"يُقصد بالتعامل (التفاوض) على أنه موقف تعبيرى حركي قائم بين طرفين أو أكثر حول قضية من القضايا، يتم من خلاله عرض وتبادل وتقريب ومواءمة وتكييف وجهات النظر واستخدام أساليب الإقناع كافة للحفاظ على المصالح القائمة، أو للحصول على منفعة جديدة بإجبار الخصم بالقيام بعمل معين أو الامتناع عن عمل معين، في إطار علاقة الارتباط بين أطراف العملية التفاوضية تجاه أنفسهم أو تجاه الغير" (الخطيب، 2020).

أن نتعامل مع الذات أو الأزمة أو وضع ما أو قضية ما اجتماعياً، يعني ذلك الفعل الاجتماعي الذي من خلاله ندير وندبر ونتعاطى من خلال تمثالاتنا واتجاهاتنا بما نملكه أو قد نفتقده من قدرات متعددة في عملية التعامل هاته، نقسم ما يجمعنا وأن نسير الاختلافات والتوافقات مع المجتمع الذي نعيش به. وهو تعامل قد نحقق فيه ذواتنا واستقرارنا الاجتماعي وقد نفشل فيه، سواء أكنّا أفراداً أم مؤسسات اجتماعية. وهذا أمر يحيلنا بالضرورة على التعامل الجماعي والفردى والمؤسساتي، وإن كان موضوع بحثنا سينصبُّ على التعامل المؤسساتي للأسرة في وضعية خاصة. وهو تعامل ذو إحالات على المستويات التي قد تكون حققتها الأسر في تعاملاتها مع الأزمة وأزمة الأزمة. وأهمية تناول هذا البحث قد أشار لها دومنيك وولتون ، حين أكد أن القرن الواحد والعشرين هو قرن التعايش بمعنى تأمين الشروط المطلوبة لعيش مشترك مع الذات والآخر والقضايا المطروحة فيه، ولا يقوى المرء على الإفلات منها، فالتعامل مع القضايا المصطبغة بروح الأزمة يملك الوجود الاجتماعي لكنه له روح الجدة على مستوى التناول السوسيولوجي، وهو يشكل أحد جذور التنمية وأن أهميته بالنسبة إلى الجنس الاجتماعي شبيهة بأهمية التنوع البيولوجي بالنسبة إلى الطبيعة. وهو أمر يطرح بالأساس مسألة الهوية الاجتماعية الأسرية والتي تضم المصالح والاستراتيجيات وتعابيرها الرمزية، من خلال نظام الممارسات والأفكار بمتغيرات الأزمة وطرق التعايش معها بمجتمع له بنيات اجتماعية وثقافية خاصة قد تصعب من مهمة هذا التعامل، وهو ما يؤسس لحالة تعايش وتوافق أو توتر مع الأزمة الأم وصولاً الى الأزمة التي تطرحها بالضرورة السيورة الاجتماعية والنمائية، إنه تعامل قد يؤسس لعلاقة جدلية. تفسر من خلالها الهوية الاجتماعية عبر مستوى التفاعلات الاجتماعية المشكلة للعلاقات الاجتماعية خاصة الأسرية، بناء على أنساق رمزية تنتقل عبر صور هذا التعامل أو أحياناً اللاتعامل.

نتائج الدراسة

كشفت الدراسة الميدانية أن كل الأسر اعترفت بوجود نمو فسيولوجي لدى المراهقين التوحدين بوجود تغيرات على المستويات الجسدي، وإن كان ذلك بإيقاعات ووتيرات مختلفة بين الجنسين وداخل دائرة الجنس الواحد. إذ كان الاعتراف الصريح وغير المشوش لكل الأسر وبنسبة مائة بالمائة، غير أن التناول السوسيولوجي للتعامل الأسري بالاعتراف هنا، وكما ذهب إلى ذلك بورديو ليس تناولاً محايلاً أو بارداً، بل هو في عمق التحولات الغائرة التي تخترق الأسرة المغربية. فهو

ينسج في سياق خاص مليء بجملة من الإشكالات. فالاعتراف بالجنس عند اللامرئيين اجتماعياً هو في جوهره اعتراف بوجودهم؛ لأنّ اللامرئية الاجتماعية كما يتناولها أكسيل هونيث هي التجلي العملي للموقف الاستعلائي إزاء الآخر ورفض الاعتراف بوجوده، وهي في بعض وجوهها فعل إرادي وهو أيضاً اهتمام بجهد من تسميهم بـ"فاقدي الوجه"، والتي لا تريد سلطة المهيمنين من غير المصابين من التوحديين الاعتراف بهم، والذين تشكّل الأسرة جزءاً منهم، إنما يبحثون عن حضور في الفضاء العام يفرض عليهم يقظة يلحقها اعتراف.

إن مفهوم الجنس وأنساقه لدى الأسرة التوحدية هو تجزيئي وليس بالشمولي بحيث لا يتجاوز البعد البيولوجي إلى ما هو نفسي، ديني واجتماعي وثقافي وسياسي وحقوقى وغيره. إنه نسق أحادي التركيب والمنطلق، لتختفي باقي المستويات وينتصب البيولوجي، نسق كما خبرته الأسرة في تنشئتها الاجتماعية للأطفال والمراهقين من دون اضطراب التوحد. لتعيد توظيفه بنفس المعطى البيولوجي كفعل ثقافي ضمن الصورة الذهنية النفسية الاجتماعية للأسرة التوحدية وتستأنف المقارنة لحالتي السواء واللاسواء، وتحاول تتبّع المشترك والفروق الفردية الجنسية، التي تستقي من خلالها أحكاماً على مستويات أنساق النمو والتطور البيولوجي ليس إلا. ويظهر ذلك من خلال تركيز 50 بالمائة من الأسر على النمو الجنسي البيولوجي وتطوراتها، وبدرجة صفرية لم يُعنَ بالجانب التطوري العاطفي في بدايات البلوغ، وأخذت كل من حلول العادة الشهرية، والقذف نسبة 17 بالمائة.

التعامل بعدم الاعتراف بالنمو العاطفي والجنسي تتبناه الأسرة على أساس تفاعل المراهق مع موضوع الجسد والخصوصية والحدود المتعلقة باللمس، والتعبير عن المودة والمهارات الاجتماعية، ومنع الاستغلال، ومدى القدرة على التفريق بين العام والخاص بما يتعلق بأجزاء الجسم والسلوكيات. فلا يتم الاعتراف بالنمو الجنسي إلا حال حلوله، وهو مرتبط بالمظاهر الخارجية دون النمو العاطفي والوجداني وباقي التغيرات، وكأنّ الأسرة تؤجل النمو الجنسي حتى تدبر الاضطراب؛ لأن هاجسها الحاضر هو التفاوض مع اضطراب التوحد. إذ لا أهمية له والوضع كذلك، وذلك بالتركيز على المناطق التناسلية للمراهق من الجنسين بصيغة اجتماعية ثقافية، وذلك من خلال النظافة الشخصية خاصة الفتاة مع حلول الدورة الشهرية، وحماية المراهق من تعاطي العادة السرية.

وتعدّ الأسرة كلاً من العادة الشهرية والقذف باضطراب الاضطراب، من حيث كونهما

اضطراباً جسدياً وسط جسد مضطرب يحدث اضطراباً للأسرة، إذ يُشعرها الحيض بالخوف، مستبطنَةً معه اتجاهًا نحو افتقار الفتاة للطهارة الدينية. وهذه النظرة المجتمعية للحيض يتضح أنها محملة بالوصم الاجتماعي للفعل وذاته. ف 57 بالمائة من الأسر ترقبت حلول العادة الشهرية والبلوغ بمؤشر المظاهر الخارجية والقذف فأعلنت حلولها في وقتها في مقارنة لهذه التغيرات لدى أقران المراهق أو المراهقة، بينما أفضى الترقب عند ٤٠ بالمائة من الأسر إلى الإعلان عن تأخرها، فيما نسبة 3 بالمائة لم تستتبع الأمر أصلاً.

إن خطابات التقليد والانجذاب إلى الماضي تُحيلنا على مفارقة عجيبة للرؤية التي تختزلها الأسرة حول إمكانية إخضاع جسد المراهق لإرادة الآخر بمحاولة السيطرة عليه؛ لذا فالتعبيرات الجنسية لا تترك لها فرصة التعبير عن ذاتها بنفس المقدرات التي نتركها للمراهق (ة) غير التوحدِي. تلك المعايير التي وصفها فوكو (Foucault) بالقمعية الناعمة. فجسد المراهق لا يمكن تشبيهُه جنسياً ببعْد فيزيولوجي واحد، والذي تهيمن عليه صور القواعد والقوانين المثالية؛ أي في صناعة ما يسميه ماركوز (Marcuse) بالإنسان ذي البعد الواحد.

وتشير الأسر هنا إلى وجود توجُّسات تعود إلى وجود تاريخ عائلي للإصابة باضطرابات النوبة، أو تسبب حالة الصرع في إصابة الدماغ إثر حادث ارتطام أو رضخ، والحرمان من النوم، وتأثير ذلك على العلاقة الحميمة بين الأزواج، وعدم رغبة الأمهات في الحمل مرة أخرى خوفاً من أن تُرزق الأسرة مرة أخرى بطفل توحدِي.

وقد أبانت المقابلات على أن التمييز والوصم الاجتماعي المرتبطين بالصرع كثيراً ما يكون صعباً التغلب عليهما من النوبات نفسها. لتصبح الأسر المتعايشة مع الصرع هدفاً للتمييز، وتجسد الممارسات الاجتماعية برأي الأسر مساحة واسعة من الفهم الخاطئ بشأن الصرع، مُشددة على أن المجتمع المغربي لم يُمكن أبناءهم من أبسط معايير حقوق الإنسان المقبولة دولياً التي تمنع التمييز. إذ كان هاجس ٤٠ بالمائة من الأسر هو التعافي من الصرع لأنه برأيها يشكل الأولوية.

إن المرجعية الاجتماعية التي جعلت من الأم تتقلد مهامً وأدواراً حددها المجتمع بمرجعيات ثقافية واجتماعية ودينية أكلت لها مهمة مرافقة الأبناء بكل المؤسسات الاجتماعية، وهاهي الحلقة تستمر مع المراهقين التوحديين كوضع خاص، مع إمكانية تخطي المرأة لهذا العائق الفسيولوجي أكثر من الرجل. ف ٦٠ بالمائة من المُستجوبات هن من الأمهات أو الكفيلات، في حين أن الآباء لا

يشكلون سوى 40 بالمائة، على أن 70 بالمائة منها كانت بحضور الأمهات.

صرح ٥٠ بالمائة من المستجوبين من الأسر على أنهم يتخوفون من القضايا الجنسية لأبنائهم المراهقين؛ خاصة منهم الذين لديهم درجة الاضطراب متقدمة أو مصاحبة لإعاقات أو أمراض أخرى. تسترجع بعض الأسر تجربتها من حيث دعوة المحيط الاجتماعي إلى إرغام مراهقيها على التصرف إزاء القضايا الجنسية والعاطفية كنظرائهم من غير المصابين. ويُعد تعزيز السلوك الاجتماعي المقبول اجتماعياً والمتوافق غالباً مع مصادر الضبط القيمي الاجتماعي بالمجتمع المغربي أحد أسس التوافق والتكيف الاجتماعيين، فلكل منطقة من الجسد صورة سوسيو ذهنية أو معنى إبستيمي - سوسيو ثقافي مهياً ليتحكم في سلوكياتها من خلال مجموعة من الجمل الثقافية. لتتحول لمعنى متأصل بمرجعية الجسد ذاته وذهن الأسرة. إننا نتحدث عن رموز ثقافية وغايات تشرعها الأسرة السلطة، فالأنثى مخلوق سلبي كمتاح جنسي يحمل ثروة اجتماعية ورصيماً بيولوجياً ثقافياً ينبغي الحفاظ عليه؛ لأنه يحتضن الرحم كمؤشر لاستمرار النسل، ويُصاب بالدورة الشهرية التي ليست بدليل على الصحة الجنسية الإنجابية بقدر ما هو الجانب غير المشرق من نضارة الجسد. وبذلك فإن الهوية الجنسية والنوعية للجسد هي مرآة لبنية الأنساق المعنوية التي تكررت أمام الذهن، حيث يتم الإمعان وأحياناً الشديد فيما يتعلق بالمحاذير مع تكرار التوجيهات الجسدية. ليقع كما رمز إلى ذلك بورديو بالإشباع، فيصبح بذلك الذهن الأسري غير مستعد لفقدان علاقته التعايشية مع الصور الذهنية الاجتماعية؛ لأنها المستند إزاء كل مثير في الواقع الاجتماعي يتشكل وفقه البناء الداخلي.

إنه توافق تجاه التعري ومداعبة الأعضاء التناسلية بالصيغة الثقافية الاجتماعية، يقابله انفراج وانفتاح بالإكراه أمام تداعيات الجسد التوحيدي المضطرب. ويمكن استناداً لميشال بوزون، أن نرسم إليه بتطبع الذهن الثقافي الأسري حتى يبتعد عن كل سلوك معقد، فحينما سنعطي للجسد خاصة منه الذكوري الانطباع بأنه قد يمكنه التحرر من القيود الثقافية الاجتماعية بفعل الاضطراب، فقط يصبح السلوك المثار مهيمناً. وهذا من الممكن أن يحط منه اجتماعياً وأن يدفعه إلى استشعار الانقاص أمام المجتمع، وهذا الأمر يخف درجة عند الفتاة بحكم الحدود المفروضة سوسيو - ثقافياً وصرامتها. فالأسرة التوحيدية تحاول ما أمكن أن تبعد جسد الجنسين عن تعبيراته الجنسية من تعري أو مداعبة للأعضاء التناسلية؛ لأن لها إطاراً اجتماعياً يجب أن تتموضع فيه. فتعايش الأسرة بمحاولة التعامل بين البناء الثقافي الاجتماعي لها المستند لسلطة

المجتمع المسئول عن صورها الذهنية، وبين سلطة الاضطراب لجسد المراهق اللامرئي المستند لرؤية الأسرة. فحينما تُثار رغبة جسدية فإنّ الذهن الأسري بحكم الوصاية على جسد مضطرب هو ملزم بمطابقة صورته الذهنية الاجتماعية مع دائرة المحيط الخاص والعام بحثاً عن تعايش، فمرة تنكر فيه ذاتها، ومرة تنكر على المجتمع في سبيل أن تتعايش. ويتكرارها الفعلي مرة والرمزي مرة تمارس الأسرة على الجسد عنفاً مادياً أحياناً ورمزياً بالتبعية. إن 33 بالمائة من الأسر تمنع أو تنبّه حال التعرّي أو مداعبة الأعضاء التناسلية مع التعامل بالتجاهل، في حين أن 23 بالمائة من الأسر تصرّح بأن هذا السلوك لا يحصل بالأساس، بينما 10 بالمائة منها تصرّح بأن الأمر قد يحدث قليلاً وعلى فترات متباعدة.

تعتبر الأسرة مرحلة البلوغ عند المصابين بالتوحد من أصعب المراحل العمرية وأكثرها حرجاً؛ نظراً لما قد تسببه لها وللمراهق ذاته من اضطرابات نفسية وتغيرات سلوكية يصعب ضبطها أو التعامل معها. وقد أظهرت تجارب الآباء والأمهات مع أبنائهم المراهقين المصابين بالتوحد في هذه المرحلة، أنهم ليس لديهم القدرة والمعرفة الكاملة في ضبط سلوك أبنائهم بهاته المرحلة. كما عبّرت بعض الأسر عن أن المجتمع يعاني إعاقَةً معرفيةً ستظل حاجزاً منيعاً دون اندماج المراهقين التوحديين. ليتم التعامل بالتجاهل، ومحاولة اعتزال المجتمع أو الزيادة من حجم المراقبة والتأطير، والحرص للحيلولة دون حصول مثل هذه الصراعات التي تعتبرها الأسر تعبيراً صريحاً على التساكن الاجتماعي؛ إذ إن 20 بالمائة من الأسر من تمارس التعامل مع القضايا الجنسية للمراهق من الجنسين بإدراك معرفي، بينما 30 بالمائة تمارسه بإدراك اجتماعي.

وتذهب الأسر إلى أن قبول الآخر هو ثقافة اجتماعية لا زال المجتمع المغربي لم يتشربها. وتعتبر غالبية الأسر عن أن المجتمع المغربي يعيش على الفصام السلوكي في التعايش، فهو يعبر في مختلف المنابر خاصة الحقوقية منها على الحق في الدمج وعدم العزل للفئات الخاصة، غير أن السلوك المُعلن من خلال ردات الفعل في المواقف هو غير ذلك. في حين أن بعض الأسر تصرّ على أن تتخذ من مثل هذه المواقف مناسبة لبسط قضايا أبنائها، وتدعو المجتمع للمزيد من المعرفة وإدراك أن الحق لغيرهم ممن يختلفون عنهم في العيش المشترك. وهنا يمكن أن نورد ما أورد نيتشه من خلال عمله على زعزعة الإرث المفهومي للحقيقة، من خلال البحث عنها في موطن آخر اختار لها الجسد موطناً كقوة غريزية منتجة للخطاب والثقافة الاجتماعية. لتصبح بذلك نصاً ثقافياً. لذا نجد ٣٧ بالمائة من الأسر تعمل على إتاحة الفرصة للأطفال من أجل التعبير العاطفي

من خلال التقبيل والعناق للمراهق التوحدي؛ تحفيزاً لعواطفه في شكل سلوكيات مقبولة اجتماعياً. ولعل اتخاذ قرار الامتناع لـ 23 بالمائة من الأسر عن مخالطة الأجانب والأماكن العامة تجنباً لأي تجاوز يفسر قوة إنكار المجتمع للتعايش والتساكن، والرغبة في العزل والاستبعاد الاجتماعي للأسر ومراهقيها. في حين تحاول 33 بالمائة من الأسر التوحدية تأطير فعل التقبيل والعناق بصرامة تعديل سلوكه، من منطلق تعزيز الضمير الجمعي، والزيادة في تثبيت القواعد الأخلاقية في حين أن 7 بالمائة من الأسر عبّرت عن جانبيين أحياناً متناقضين.

وتعير الأسر اهتماماً كبيراً لكل تحركات مراهقيها وتصرفاتهم بدافع المراقبة، مع محاولة تسييج تحركات المراهق (ة) تحسباً للانفلاتات التي قد تجرّها المرحلة، غير أن التعامل بالإنكار كون القضايا الجنسية في تفاعلاتها لدى المراهقين التوحيدين هي بين اللاوجود أو الوجود المضطرب. وتفيد الرؤية الأسرية لممارسة المراهق (ة) التوحدي (ة) للعادة السرية أو المتعة الذاتية تحليل الحالة المعقدة لقضية الجنس والمراهقة بالمجتمع المغربي، وهي تلك العلاقة مع الثقافة الغربية تحديداً كمصدر لبعض من الأسر الماكرواقتصادية، إذ تعبر عن نشوء بنيات أسرية بالمجتمع المغربي تكشفها الاستيهامات التي تربط كل ما يتعلق بالانفتاح على طرق التربية الجنسية والتدبير الجنسي لفئة المراهقين في الغرب. فـ 37 بالمائة من الأسر تتيح للمراهق خاصة من جنس الذكور القيام بالعادة السرية، ولكن بنوع من التضييق مع تعزيز الحدود والموانع للحيلولة دونها ما أمكنها ذلك.

لتحاول أن تتجاهل هذه الاستيهامات تاريخ الخطاب الجنسي المغربي غير المنفتح، الذي يمثله امتلاء صيغ التدبير الجنسي اليومي في مختلف المراحل العمرية بالعديد من الممنوعات الجنسية، وهو خطاب تعتبره بعض الأسر نوعاً من الديمقراطية الجنسية في ظل الحاجة لتدبير المرحلة، فالانفكاك من سلطة المُقدّس، إنه خطاب - وإن ليس كبيراً - يشير إلى الرؤية الاستشراقية الغربية اللاحقة. فممارسة العادة السرية واقع، ومرتكز أساسي في المخيال الجنسي للمراهق المغربي، تحاول الأسرة أن تجد له مُسوِّغاً يميّط عنه عنوان السرية ويحوّله إلى حق منضبط، دون حدوث مصادمات لها أكثر من وقع نفسي واجتماعي، فبشكل واع أحياناً أو غير واع تصبح عملية التدخل الأسري عبر المعطى الجسدي لا تنفصل عن المعطى الثقافي ومناخه الاجتماعي العام، فقد تعتبره الأسر صلب عمليات إنتاجها واستهلاكها الثقافي، من خلال سلطة التحكم التي تمارسها تجاهه؛ الشيء الذي يضمن حقيقة الصراع بين الإرث الاجتماعي الثقافي والأشكال

التفاعلية الاجتماعية للمجتمع العام أو المحلي تجاه تعبيرات من مثل العادة السرية، أو استجلاب الرعشة لدى الفتيات. فالجسد الغيري يؤكد استمرارية ممارسة السلطة الاجتماعية بالقبول المبدئي لهذا الشكل من الممارسة لدى كل من الجنسين، حتى تنتقل من عالم الإمكان إلى عالم التحقق. إذ إن 20 بالمائة من الأسر تعمل على تمكين المراهق من الجنسين من الخصوصية حال إدراكها رغبة المراهق في إتقان العادة السرية، في مقابل أن 37 بالمائة تضيّق عليه هذه السبل. كما يشكل النمو العام والشامل مختلف المراحل العمرية بالأسرة المغربية أحد الاهتمامات والأولويات خاصة في مراحل عمره الأولى؛ خاصة في شقها البدني؛ لتكون الأسرة أقل حضوراً في الإعداد لمرحلة البلوغ لدى كل من الجنسين، إنه امتداد لسيرورة ثقافية اجتماعية بدأت تتكسر شيئاً فشيئاً مع ظهور الأسرة النووية وطبيعة التغيرات الاجتماعية التي مست المجتمع المغربي بكل طبقاته الاجتماعية.

وهنا يمكن القول أن مسارات اهتمام الأسرة المغربية التوحيدية بالقضايا الجنسية للطفل والمراهق التوحد تأخذ نفس المسارات، لكنها تتعامل معها من حيث الاهتمام والأولوية بالإسقاط أو الطرح الجانبي في الغالب. لذلك فالقضايا الجنسية حاضرة في اهتمامات الأسر المستجوبة، وبنفس الحضور الذي تتم به لدى الأسر التي لها أطفال ومراهقون توحيدون، فهي قضايا مقلقة وتصيب المستجوبين بحالة من التشنج والتوتر. تبعاً لذلك يمكن أن نقول بأن الواقع السوسيوثقافي للأسرة التوحيدية ينكشف من نظرتها للنمو الجنسي كأولوية، على اعتبار أن الجسد البيولوجي يظل موسوماً بالنظرة الاجتماعية التي تجعل منه أساساً في المشروع السوسيوبيولوجي للجنسين خاصة الذكوري منه، فكل المشاريع السوسيوبيولوجية في صيغها السوسيوذهنية تبطن كون الفاعلية الجنسية مرتكزاً أساسياً فيما يُستقبل من حياة الأسرة والمراهق. فـ ٤٠ بالمائة من الأسر من ترى أن القضايا الجنسية للمراهق أولوية، لكنها أولوية يتم إسقاطها مقابل قضايا من مثل التعافي من الصرع، وتحقيق الاستقلالية، والانتهاء الكلي من تناول الأدوية، واستكمال المسار الدراسي. ليس من السهل الحفر معرفياً حول موضوع الأسرة والجسد والسلوك الجنسي والإلمام بمختلف المقاربات التي تبنته باعتباره فضاءً ثقافياً ومعرفياً وسلوكياً لديناميكية الجنس في ذاته؛ إذ كان التركيز فيها على رصد السلوك الجنسي داخل مجتمع إسلامي عربي عموماً ومغربي خصوصاً.

إن الدين كمكون للثقافة بالمغرب كبلد يدين أغلبه بالإسلام، وباعتبار الأسرة ذات كينونة

تشمل جوانب كثيرة، فهو يستثمر في تأطير بنية الأسرة عامة في العلاقة بين الجنسين ويتحكم فيها، من خلال أعمال آليات القمع والزجر والتحريم. وهنا الجسد ككيان لا يعبر عن نفسه رمزياً إلا في النطاق المسموح به، فهامش الحرية التي يتمتع بها الجسد الذكوري يبقى صُورياً، بحيث يضلُّ كل سلوك مرتبطاً بالتخفي وانتهاز الفرص، فهو يستبطن قمعاً حين تصرح الأسرة بقولها: "طاقة وخاصها تخرج" عبارة نجد فيها "الهابتوس" بالتعبير البورديوي، رغم رضاه عن سلوك الذَّكر الجنسي، واستهجانه عند الأنثى، فهو خاضع لليقظة الأسرية بإيجاد وسائل ضبط. فعلى الرغم من التشبُّث الإحصائي في المُحدِّدات الأسرية في التعامل مع القضايا الجنسية للمراهق، إلا أن كُلاً من المحددين: الديني والاجتماعي والثقافي على التوالي يبقى مستنداً مهماً في هذا التعامل، إذ يشكلان في المجموع ما يقارب 13 بالمائة، إذا ما تمت مقارنتهما بالمحدد المادي على أهميته بالنسبة للأسر.

فجميع الجنسية تتوجس منها الأسرة حال غيابها وحال حضورها، لكنها دائمة القلق من بقاء أو اضطراب تطور مفهومه الشخصي للذات، وإدراكه لنموه الجسدي والفكري ولتفاعلاته البيولوجية والعاطفية في حياته العملية اليومية وحياته الجنسية، فالأسر المُستجوبة وبنسبة 43 بالمائة ترى في مرحلة المراهقة والبلوغ وتدبير القضايا الجنسية للمراهق (ة) التوحيدي (ة) هاجساً مؤرقاً قبل حدوثه وبعد حدوثه، ومن خلال تصريحاتها نلاحظ إدراكها وفق عملية الاستبطان أن بعضاً من مراهقها قد يرغبون من خلال اكتشاف الجسد وتفاعلاته إيجاد أحاسيس كمصدر للمتعة أو دفع التوتر؛ لذلك تحاصر كل الميول الجنسية للمراهق (ة) من خلال نشاطه اليومي بالمنزل، حياته بالتركيز على سمات معيَّنة من المظهر الخارجي.

الأسرة تتعامل مع القضايا الجنسية للمراهق التوحيدي بالتعايش بتدبير خاص مشجع بهواجس ذاتية واجتماعية تحكمه الاتجاهات والتمثلات والأدوار.

إن النظر لتجربة الأسرة مع المراهقة والاضطراب تتحدد من خلال وصفها مرتبطة بسياقات الإدراك المعرفي للذات والاضطراب على حد سواء، وهنا تصبح التمثلات حول الجسد مطبوعة بالمناخ الثقافي والمعرفي المهيمن على المجتمع المحلي والعام من خلال رصد العديد من المفاهيم والمُسلَّمات؛ خاصة تلك المتصلة بمفهوم الجسد المريض أو المضطرب، بحيث لا زالت الأسرة لا تستطع تجاوز إنتاج المفاهيم والتصورات نفسها، وكانت محاولة الاستعاضة عنها ببراديفات جديدة خاصة على المستوى المعرفي الثقافي منخفضة بشكل كبير، في شبه انجذابٍ للنزعة

المحافظة التي تستمد خلفيتها المعرفية من مرجعياتها التقليدية.

هناك مُتخيلٌ آخر للقضايا الجنسية للمراهق التوحدي من الجنسين يكثر لدى الأسرة، وهو مرتبط باضطراب وهشاشة الجسد والعالية الجنسية؛ إذ تعلن ما بين تصريح وتعريض عدم قدرته على التحمل وتصفه بالنقص الذي يعترى وظائف أعضائه الجنسية؛ لتفضح العديد من الممارسات التي يتوخى من ورائها الاستعاضة عن الشكوك الناجمة عن ما هو جنسي عضوي بتبريرات اجتماعية وعقدية، وبوسائل تدبير من المفروض أن تجعل شيئاً غير مُفكّر فيه بقوة، مع إمكانية التخلي عنه. لقد أصبحت الرؤية التجاهلية التي تعزل الجسد، وتضع المراهق في وضعية فرضية ثانوية من دون شك، لا أهمية لها في ظل المواجهة الأسرية بمقاومة اجتماعية ومساءلة أخلاقية جرى تعميمها، فالأسرة في نهاية الأمر استطاعت تغادر إلى حدٍّ ما ذلك الجسد على الرغم من أن صوته يلاحقها. ويظهر الأمر جلياً عندما تنحو نسبة ٥٠ بالمائة إلى تجاهل البعد الجنسي للمراهق في التدبير كُموّن لا يرقى إلى باقي المكونات الأخرى، على الرغم من تصريح كل الأسر بأولويته وأهميته. والنسبة ذاتها من الأسر تتوجس من التغيرات الجنسية لدى المراهق التوحدي. وهذا ما كان قد توصل إليه "فوكو" حين ذهب إلى القول بعدم وجود فائدة من تغييب الجسد، بل دعا إلى أن يكون الجسد حاضراً، وإلى الكشف عن المسكوت عنه، فالجسد له فكره، والفكر له جسده، ومن لا جسد له، لا فكر له؛ لأن هناك ترابطاً عضوياً بين الجسد والعقل، بل يذهب إلى أن تحقير الجسد وإنكاره بمنزلة حرب مدمرة للروح أيضاً.

يمكن قراءة إعادة إنتاج طرق التعامل هاته بمحاولة البحث عن تكيّف الأسرة مع المجتمع الصغير والمجتمع الكبير، وللذين يملكان في المجمل نفس الاتجاهات تجاه القضايا الجنسية للشخص التوحدي. والحديث إلى الأسر تمت الإشارة فيه إلى فقدان مفهوم الذات الجنسية مع التركيز على النشاط الجنسي من حيث المستوى زيادةً أو انخفاضاً الزائد، وهو ما يمكن أن نسّميه بالمعيارية الجنسية من خلال تفكيك اللغة التعبيرية العاطفية أو الجنسية التصريحية أو الإشارية. ويحيل مفهوم الفضاء العام ثقافياً على المُكوّن المشترك على أساس الحق في الاستعمال وفق منظومة المساواة والعدالة المجالية الهامش، إلا أن الاضطراب الذي يختزنه الجسد في صورة اللامرئي والمهمش يتأكد من خلال نسج الأسرة للتدبير الاعتزالي، ليس فقط بحثاً عن الأمان والقهر والوصم الاجتماعي وسط هذا الفضاء، ولكن لأن الفضاء العام كأحد مؤشرات التنمية صورة يخفي واقعاً أنه ليس مكاناً مشتركاً، بل هو فضاء فنوي ونخبوي إلى حدٍّ ما، فهو يعترف

بالآخر بإنكاره في الوقت ذاته، الدلالة الأخرى التي يتخذها مفهوم الفضاء العام هو الاعتراف بالانتقائية. فـ ٥٠ بالمائة من الأسر تحاول التفاعل والظهور بالفضاء العام ولكن مع الحذر من التفاعلات غير المنتظرة التي يمكن أن تحدث جرّاء ذلك، فيما أن نسبة ٤٠ بالمائة تعتزل المخالطة بالناس لأن تجربتها كشفت عن عدم تفهم المجتمع لهذه الفئة. لذا فهي تفضل الاعتزال، بينما ٧ بالمائة منها ترى أن هناك بوادر من النضج والتفهم المجتمعي الذي يحفزها على الظهور والمكوث بالفضاء العام، على الرغم من الصعوبات التي تواجهها في ذلك.

نجد أن 40 بالمائة من الأسر تتخذ إنكار الإنكار الذي تتعرض له من المجتمع جرّاء الظهور في الفضاءات العامة، وتتعامل باتخاذ الابتعاد بالاستبعاد لذاتها ومراقبتها هروباً من الوصم الاجتماعي. إن التعامل بالتعايش مع الأزمات والأمراض والاضطرابات يمكن استيعابه وتبنيّه غالباً بعد مرور فترة من الزمن، وهو تعايش لا ينتفي معه لزوم درجة ما من الإنكار المبطن لكنه بدرجات متفاوتة من التخفي.

الأسرة تتعامل مع القضايا الجنسية للمراهق التوحيدي بتدبير المرحلة بالإنكار المعلن لأي استشراف مستقبل قائم على المتغير الجنسي

تتعامل الأسر مع الأشكال التي يعبر بها المراهق التوحيدي عن رغباته الجنسية من خلال ردّة الفعل الأسري اتجاهاً أو واقعاً، فبين مستويات القبول والتعايش والإنكار والتشديد في المنع. ومن خلال استقرار التصريحات نجد أن التعبير العاطفي الجنسي يعبر عن الحاجة إلى تحصين الفضاء من تبعات الأخطاء المتوقعة من المراهقين التوحيدين وليس إلى تنظيم العلاقات الجنسية. وهنا أظهرت العديد من الأسر تخوّفها من أن يكون مراهقها محط تربص للمرضى أو المعتلين جنسياً داخل المجتمع، في استغلال بشع لمستويات إدراكهم. إذ إن ٥٠ بالمائة من الأسر تعمل على إخفاء المشاكل ذات البعد الجنسي لدى المراهق، و27 ب .

يشير مستوى ردّة فعل الأسرة للأشكال التي يعبر بها المراهق (ة) عن رغباته الجنسية عن تمثّل مفهوم الرحلة الاجتماعية إلى الجانب المؤسسي والمعياري لمرحلة المراهقة؛ كونها تعتبرها تعبيرات تتأثر بالسياق التاريخي والاجتماعي للأسرة، فالانتقال من الطفولة إلى المراهقة ثمّ الدُخول إلى عالم الكبار يمكن اعتباره من طرف الأسرة عبارة عن رحلة اجتماعية بشروط مجتمعية، وهذه الرحلة تتميز أيضاً بنقاط تحوّل جنسية ينبغي ضبط إيقاعاتها وصورها. وهنا يشكّل أي تعبير جنسي حدثاً يمكن تسجيله في لحظة معينة والتي تتعلّق بالمراهق (ة) في زمان

ومكان مُحدّدين في التزام متقدم بالخصوصية. فالأسرة تعتبر موضوع التعبير الجنسي من بين الموضوعات المرفوضة داخل البيت وحتى وإن تمّ الأمر بشكل محدود جداً، وغالباً ما تتمّ معاقبة الأبناء عند حديثهم أو تعبيرهم عن أي موضوع جنسي.

إنّ هذا الخطاب الأسري بشأن التعبير الجنسي للمراهق (ة) يتغير بتغيّر المراحل العمرية، حيث أنّ هذه المراحل لا يمكن ربطها بالزمن وإنّما بأحداث؛ وبالتالي فيمكننا التمييز بين البلوغ الاجتماعي والبلوغ البيولوجي، كما أنّنا يمكن التمييز بين المعرفة الجنسية المبنية علمياً والمعرفة الجنسية المبنية اجتماعياً.

انقسمت الأسر المستجوبة وبنفس نسبة 47 بالمائة في شكل التفاوض في الأشكال التي يعبر بها المراهق التوحدي عن رغباته الجنسية وشكل ومستوى ردّة فعل الأسرة، فنجد الفريق الأول يتعامل بمنطق تعزيز الحدود الاجتماعية تجاه الممارسات غير المقبولة اجتماعياً، في حين أنّ الفريق الثاني من الأسر ذهب إلى أنّ يتعامل بمنطق قبول الممارسات المقبولة اجتماعياً، بينما ذهبت 7 بالمائة من الأسر إلى التعامل بالمرونة في قبول بعض الممارسات داخل الأسرة.

ففي ظل إصرارها الوجودي، ومقاومتها الدائمة من أجل الظفر بعزلة أنطولوجية غير متوترة، تعمل الأسرة التوحدية على تحقيق أكبر رصيد من ذلك. إلا أنّها لم تستطع الافتكاك من أسر المجتمع وضغوطاته بعدم تقبله لها، إذ تذهب إلى إنه يُقصيها ويعاقبها بإضافة اضطراب على اضطرابها.

صحيح أنّ مجمل منطلقات الأسرة ومنطق التعامل الأسري مع القضايا الجنسية للمراهق (ة) التوحدي (ة) تستقي مرجعيتها من السياق الثقافي للمجتمع، إلا أنّ هذا لا يمنع من أنّ داخل الأسرة ذاتها تتأسس هويّة هذه القضايا الجنسية، تبعاً لمجموعة من المُحدّدات التي تتوزع بين محدّدات متعددة، كالنوع الاجتماعي والسن والانتماء الطبقي والانتماء السوسيو مهني، والانتماء الديني ومستوياته، ومستويات الارتباط الأسري بالمحدّدات الاجتماعية، ليظل هامش الاختلاف في التعاطي الأسري مع الجسد الجنسي وقضاياها يظل وارداً، وهو ما يقلص من درجة إيجاد منطق واضح المعالم من حيث الدوافع وطرق التدبير اليومي. كل هذا يذهب بنا إلى القول أنّ هذا المنطق والمنطلق لم يكن يوماً خارج سياق التفاعل حول التمايز بين الأسر في ماهية القضايا الجنسية للمراهق المضطرب، كأفق للتفكير والتدبير ضمن مختلف الوضعيات الاجتماعية والمرجعيات الدينية والثقافية.

الأسر تقر بأن المراهقين التوحديين في بدايات بلوغهم يفهمون وبدرجات متفاوتة ما يحدث للآخرين على مستوى التغيرات الجسدية الجنسية، ولكنهم غالباً ما يجدون صعوبة في تطبيق هذا على أنفسهم. إن الأسر ترى التعامل مع القضايا الجنسية بالاعتراف من خلال دعم المعرفة الجنسية القائمة على العبارة والاصطلاح العلمي ذي المؤدى العلمي، ولو أن يستند إلى البناء الاجتماعي.

لعل أن جنس المراهق التوحدي يعدُّ المُحدِّد الأول لطبيعة لعب الدور حسب التمثُّلات الاجتماعية السائدة هو جنس الجنس كعالم مشبع بالدلالات والرموز، من حيث هو وعاء متوحد مع جنس الأم أو الأب، لتتحمل الأم مهمة تأطير كُلِّ من الجنسين، في حين أن الأب حتماً سيتكفل وإلى حدٍّ ما بالعناية بالمراهق التوحدي الذَّكر في تدبير قضاياها الجنسية؛ لأن الأمر مُتوافق عليه اجتماعياً وعُرفياً ودينياً، ومن هذه المحددات يتغذى الميخايل الشعبي للأفراد والأسرة والمجتمع على حدٍّ سواء، مع أن الأم تحاول دوماً أن تضيف الشرعية بوجودها مع مراهق ذَّكر خاصة التي يكون الجسد البيولوجي موضوعاً لها، بالتماس العذر من مجتمع يرفع شارة الاضطراب طلباً للترخيص المجتمعي.

وتُستحضر هنا سلطة الرجل في التمييز بين الجنسين، وتقيم تلك المرتبة الاجتماعية لتصبح كما يسلم ميشال فوكو داخل ذهنيته كمدافعة عن الثقافة التي تخدم هاته السلطة اقتباساً من تلك الطاقة الماضوية، لتنعش بذلك الصور الذهنية الاجتماعية داخل الميخايل الاجتماعي للأسرة، فالأسرة تستمر في تثبيت استمرارية الهيمنة الذكورية، فتعتقد بأن يكون التوحد أكثر إيلاماً للفتيات بالمجتمع المغربي.

إن الأسر في عملية التعامل مع القضايا ذات الارتباط بالمسألة الجنسية والتي تُعد من أهم مرتكزاتها، يورِّقها هاجس المستقبل العام للشخص التوحدي بدءاً بالبُعد الطبي والتربوي في مرحلة الطفولة، ثم المستقبل الإدماجي التمكيني العام بالمجتمع، فإنكار الأسرة لوجود بُعد عاطفي جنسي للمراهق التوحدي، واستنفاد معظم جهدها في المقاربة الطبية خاصة لدى الأسر التي لدى مراهقيها مصابون بدرجة متقدمة من التوحد، تكون معها عملية الإدراك متدنية. وقد تميل معظم الأسر ليس إلى استبعاد هذا الطرح بل إلى استحالة التفكير حتى في الموضوع، وقد تصف بعض الأسر التوحدية بعضها ممن يفتحون باب النقاؤل في هذا الباب، وتصنفها اجتماعياً ضمن خانة من يغالطون أنفسهم. فكأننا بالمؤسسة الأسرية التي تستبعد إمكانية الزواج تنتهي إلى

إنتاج المهّشين استناداً للاتجاه المجتمعي والثقافة الشعبية والتقاليد الاجتماعية، وتتم إزاحتهم من الدائرة الاجتماعية ومن الوحدة الوظيفية.

لذا فإن 20 بالمائة من الأسر تتوقع إمكانية الزواج بمستويات متقدمة، وغالبيتها من الذين يراعون مراهقين من طيف التوحد الخفيف، دون التلبّس بحالة الصّرع، أو اختفائه في الغالب الأعم، في حين أن 33 بالمائة من الأسر تتوقع إمكانية الزواج لكن بمستويات غير متقدمة، دافعها في ذلك أن الزواج ليس كله ممارسة أو سلوكاً جنسياً.

وهو ما جعل 27 بالمائة تستبعد إمكانية الزواج بمستويات متقدمة؛ كونها ترى في تبنيها لهذا الموقف أنها تلتزم الموضوعية، من حيث المعطى العاطفي الجنسي كمرتكز أساسي في أي علاقة مألها الزواج، هو مراهنة على فتح أزمات جديدة. 20 بالمائة من الأسر التوحيدية والمتكونة ضمن ست أسر القاسم المشترك بينها كونها ترعى مراهقين توحيدين من درجة عميقة، ويعاني المراهقون فيها إما من حالات الصرع أو وجود إعاقات متعددة؛ لذا فهي تستبعد إمكانية الزواج مطلقاً؛ لأن المفومات الأساسية له لا تتوافر البتّة فيها.

خلاصة:

الأسرة تتعامل مع كل ما هو جنسي بصيغ الاعتراف المترع بالوصم الاجتماعي لصيغ الإشباع أو التدبير، الذي يتم من خلاله استرضاء المجتمع واستحكام سلطة مُقدّراته الثقافية والاجتماعية والدينية، وذلك من خلال التعايش غير المُعلن مع اضطراب التوحد في مرحلة المراهقة، لتصوغ انتقالاً سوسيولوجياً بمؤشرات الاعتراف بالتعايش مع الاضطراب مع إنكار واستبعاد القضايا الجنسية بدرجة أكبر، إنه تعايش بتدبير يكتنفه التخوف بالتغيب أو التجاهل مروراً بالإقرار والتفاعل واللامبالاة والتدبير، وصولاً إلى التعايش بتدبير خاص مُشبع بهواجس ذاتية واجتماعية من دون استشراف مستقبل جنسي.

المراجع

1. إبراهيم عيسى عثمان. (2008). النظرية المعاصرة في علم الاجتماع (الإصدار الطبعة الأولى). عمان: دار الشروق.
2. إحسان محمد حسن. (2015). النظرية الاجتماعية المتقدمة (الإصدار الطبعة الثالثة). عمان: دار وائل للنشر والتوزيع.
3. أحمد ناصر الخطيب. (2020). أهمية علم التفاوض. مجلة النجاح.
4. السيد عوض. (2006). جرائم العنف الأسري بين الريف والحضر- دراسة ميدانية علي مرتكبي جرائم العنف الأسري في بعض السجون المركزية والعمومية بمحافظة قنا. محافظة قنا.
5. تامر عبد اللطيف. (2021). سيكولوجية الإعلان وتأثيرها علي سلوك الطفل كفئة مستهدفة. مجلة العمارة والفنون والعلوم الإنسانية - المجلد السادس - العدد الثامن والعشرون ، ص 224.
6. حميدة نبيل. (2010). البنائية الوظيفية ودراسة الواقع والمكانة. مجلة البحوث والدراسات الإنسانية - جامعة 20 غشت 1955 سكيكدة، العدد 05.
7. ذو القرنين. (2020). مظاهر اللغة اليومية في ضوء نظرية التفاعل الرمزي، رسالة ماجستير بمعهد دار الأخوة مالانق، مالانق: كلية الدراسات العليا، جامعة مولانا مالك إبراهيم الإسلامية الحكومية مالانق.
8. سامية بريعم. (2011). أساليب معاملة الأب كما يدركها الأبناء وعلاقتها بالشعور بالأمن النفسي لدى عينة من طلاب المرحلة الثانوية، أو البواقي، الجزائر: مجلة جامعة النجاح للأبحاث (العلوم الإنسانية)، المجلد ٢٥، قسم العلوم الاجتماعية، جامعة العربي بن مهيدي.
9. سيدة عشتار بن علي. (2012). الصراع ودوره في التحوّل الاجتماعي. الحوار المتمدن- العدد: ٣٦٤٥.
10. عادل عبد الله محمد. (2014). اضطراب التوحد: استراتيجيات التعليم والتأهيل وبرامج التدخل (الإصدار الأول). دمشق: الدار المصرية اللبنانية.
11. عبود السكاف. (2020). تاريخ علم النفس الاجتماعي، علم الاجتماع. أرابيكا الموسوعة العربية الحرة.
12. علي الحوات. (1998). النظرية الاجتماعية. اتجاهات أساسية. (الإصدار د. ط.). مالطا: منشورات ELGA ، فاليتا.
13. محمد عاطف، محمد غيث. (1997)، مجالات علم الاجتماع المعاصر. الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية.
14. محمد عبد الكريم الحوراني. (2008). النظرية المعاصرة في علم الاجتماع، التوازن التفاضلي صيغة توليفية بين الوظيفة والصراع. عمان: دار مجدلاوي.
15. Ashley Crossman. (2019). ThoughtCo, Theory, Understanding Conflict.
16. C.Nickerson. ((2021)). The Social Exchange Theory in Relationships. Simplypsychology .

17. Charlotte nickerson. ((2021)). Conflict Theory. Simply psychology .
18. Crossman, A. (2020). Understanding Functionalist Theory. ThoughtCo.
19. D.Tannen. ((2021)). You just don't understand: Women and men in conversation. New York: NY: Quill.
20. H.Taniguch G.Kaufman. (2006). Gender and marital happiness in later life. Journal of Family Issues.
21. Sessa, F. (2016). Biological Development. Ensyclopedia of mental health r(second edition).
22. SIMMEL, G. (1999). Le problème de la sociologie. Paris: Sociologie Presses universitaires de France.
23. social, L. t. (2018). La théorie de l'échange social. Nos pensées .
24. Sujita Kumar kar., Abhishek pratap singh Ananya choudhury. (2015). Understanding normal development of adolescent sexuality: A bumpy ride. journal of humain reproductive science.